

في هذا العدد

تضافرت عدة عوامل لتدفع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) نحو التوجه إلى الأمم المتحدة من أجل الحصول على اعتراف دولي بدولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧. ولعل أهم هذه العوامل قناعة القيادة الفلسطينية بعدم جدوى العودة إلى المفاوضات الثنائية المباشرة مع إسرائيل من دون إيجاد الإطار الدولي الملزم الذي يحدد الخطوط الأساسية للحل القائم على مبدأ "الدولتين"، والشعور السائد لدى أوساط هذه القيادة بأن الجانب الإسرائيلي لا يريد (أو لا يستطيع) التقدم بالشروط الأدنى للحل المقبول من وجهة النظر الفلسطينية، علاوة على غياب الرافع الخارجي المتمثل في دور "متوازن" وفاعل للإدارة الأميركية وتوابعها (مثل اللجنة الرباعية)، والمؤازرة العربية المؤثرة في ظل الأوضاع العربية والإقليمية الراهنة وتغيراتها المستمرة.

وعلى الرغم من أهمية الخطاب الذي أدلى به الرئيس الفلسطيني أمام الجمعية العامة، فإنه يبدو أن أفق العمل الفلسطيني على الساحة الدولية وفي الأمم المتحدة بالذات، سيبقى محدوداً في أفضل الأحوال، كما يبدو أن الحملة الفلسطينية الهادفة إلى "الالتفاف" حول المفاوضات الثنائية أو خلق الوقائع السياسية - الدبلوماسية الجديدة ستكون محدودة الأثر في نهاية المطاف، ولعلها لن تثمر أكثر من بعض الإنجازات المعنوية الرمزية ذات الطابع الجزئي والموقت.

وفي الواقع فإنه يمكن التساؤل عن جدوى السعي وراء الشرعية الدولية في ظل موازين القوى العالمية الحالية والمرئية، والتي تحدد مضمون هذه الشرعية فيما يخص الحق الفلسطيني على وجه التحديد.

فالتجربة الفلسطينية التاريخية مع "الشرعية الدولية" كانت تجربة مؤلمة منذ بداية الصراع، وقلمنا نجح الفلسطينيون في انتزاع الاعتراف الدولي بحقهم الأساسي في أرض فلسطين، فعهد بلفور الذي أنكر الحقوق الفلسطينية السياسية وشرع لـ "وطن قومي" لليهود، أصبح جزءاً من "الشرعية الدولية" بعد أن تبنته عصبة الأمم في سنة ١٩٢٣ وأدخلته كبنود ملزم من بنود صك الانتداب البريطاني على فلسطين. علاوة على ذلك، فإن قرار التقسيم في سنة ١٩٤٧، والذي أنشأ دولة إسرائيل على الرغم من الإرادة العربية الجماعية، هو أيضاً من إفرازات "الشرعية الدولية" بحسب موازين القوى السائدة في حينه، كما أن قرار ٢٤٢ في سنة ١٩٦٧ الذي شرع "حق إسرائيل في الوجود والحدود الآمنة"، والذي تجاهل الحقوق الوطنية السياسية كلياً، لا يزال هو الآخر المرجعية الوحيدة المتفق عليها لعملية السلام الجارية/المتعثرة.

ليس المقصود أبداً أن يدخل الجانب الفلسطيني في صراع مع الشرعية الدولية، أو الامتناع مما يمكن انتزاعه من حقوق من المجتمع الدولي، وإنما لا بد من الاعتراف بأن هذه الشرعية حصنت إسرائيل ولا تزال، من دون أن تقر بالحقوق الفلسطينية الموازية والأكثر جدارة من الأساس. وتبقى فرص استمالة الشرعية الدولية نحو مواقف أكثر تقدماً وعدالة محدودة برأينا من دون تغيير جذري على أرضية الصراع نفسها، وبحيث تضطر الشرعية الدولية إلى أن تتعامل مع هذه التغيرات وليس مع دبلوماسية تقوم أساساً على تعبئة العطف الدولي - وهو أمر لا بد منه - لكنه لن يبدل من واقع الصراع على الأرض شيئاً.

وهكذا، فإن مسألة "الشرعية الدولية" ليست مرتبطة بالوضع الفلسطيني الراهن واحتمالاته فحسب، بل بجذور هذه القضية وامتداداتها التاريخية عبر أكثر من قرن من المواجهة مع المشروع الصهيوني أيضاً. وفي هذا السياق يأتي هذا العدد من "مجلة الدراسات الفلسطينية" كي يعالج المسألة من وجهتين: الوجهة الأولى تنصرف إلى أهمية وأبعاد "تجربة أيلول"، والوجهة الثانية تعود بالقارئ إلى رؤى جديدة لنكبة الفلسطينيين، تلك المرحلة الحاسمة التي ما زلنا نعيش في ظلها حتى اليوم. ويتطرق نديم روحانا في مقالة قيّمة في باب "مداخل" إلى التناقض الظاهر ما بين نجاح الهوية الفلسطينية في الحفاظ على معاناتها، وفشل السياسة الفلسطينية الحالية في الوصول إلى الحل المطروح، ويدعو إلى حل توافقي لهذه المعضلة يضمن بذور مشروع سياسي فلسطيني جامع جديد، بينما يعالج جميل هلال، وبشكل معمق، مأزق أيلول/سبتمبر، والتناقض الآخر ما بين التأييد الشعبي الذي يحظى به السرد التاريخي الوارد في خطاب الرئيس الفلسطيني في الجمعية العامة، وغياب هذا السرد عن جوهر المطالب الفلسطينية السياسية التي قُدمت إلى الأمم المتحدة، وحاجة الحركة السياسية الفلسطينية إلى رؤية واستراتيجية موحدين من أجل تعظيم فعلها الوطني. أما جورج جقمان فيتطرق ببعض التفصيل إلى دوافع القيادة الفلسطينية والضغوطات التي واجهتها في حملتها الدولية، ومحدودية المكاسب الفلسطينية السياسية التي ربما تعيد القيادة الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة.

أما الركن الأساسي الثاني في هذا العدد من المجلة، فهو الملف الخاص بحرب ١٩٤٨ وتاريخها. ويضفي الياس خوري بعداً ثقافياً على "النكبة المستمرة" في معالجة ثاقبة لصورة العربي في الرواية الإسرائيلية والرموز المخفية - أحياناً - في الأدب الفلسطيني النقيض، فالأدب، برأيه، ليس مرجعاً تاريخياً بقدر ما هو مرآة تعكس اتجاهات في المشهد الأيديولوجي للطرفين. ويخلص الكاتب إلى الحديث عن علاقته الخاصة بالنكبة عبر رواياته، وإصراره على عدم توخي الانكفاء العدمي على الرغم من ألم النكبة المستمر.

ويشتمل ملف حرب ١٩٤٨ على مقالة قيّمة بشأن المؤرخين الفلسطينيين والتأريخ الفلسطيني بقلم بيان نويهض الحوت، وهي تنظر بإسهاب إلى مساهمة كل من محمد عزة دروزة، وعارف العارف، ومصطفى مراد الدباغ، ووليد الخالدي، في صوغهم الرواية التاريخية الفلسطينية حفاظاً على الحق والحقيقة بعد ضياع الأرض.

وفي المقابل تنشر المجلة مجموعة من الدراسات الحديثة الصادرة عن كتّاب إسرائيليين يعالجون فيها تفصيلات لم تُكشف من قبل بشأن الصراع الإسرائيلي الداخلي فيما يتعلق بذكرات الحرب، ودور منظمة "ماحال" في طرد الفلسطينيين من أرضهم.

قد يبدو التلازم ما بين الحديث عن "تجربة أيلول" وملفنا عن حرب ١٩٤٨ مجرد مصادفة، إلاّ إنه يؤكد في الواقع مدى الترابط ما بين اليوم والأمس، وما بين المستقبل الفلسطيني وماضيه، وهذا هو حالنا في "النكبة المستمرة".

وبدءاً من هذا العدد سيتم نشر باب "وثائق" في الموقع الإلكتروني للمؤسسة على أن ننشر في المجلة قائمة بمحتوياته.

أحمد سامح الخالدي